على مه فنقول ثبت ما ادعيناه وما يجب ان يعلم انه كما ان الوجوب السابق للممكن بالغير فكذلك وجوبه اللاحق
ليغير وهكذا قياس الامتناع في كونهما جميعا بالغير اذا اريد من الممكن مهيته واما اذا اريد وجوده
فالاجزاء من الوجوب والامتناع ذاتيان ثم اما بيان الاول فلان الموصوف بالوجوب على التقدير
المذكور انما هي المهية بشرط الوجود على ان يكون الوجود خارجا عنها لا المجموع المهية ومفهوم الوجود
فالمهية الموجودة متصفة بالوجوب اللاحق وضرورة وجودها بجعل الجاعل لا ينفك عن امكانها
بحسب نفسها واما بيان الثاني فلان صدق مفهوم الموجود على حقيقة كل وجود من قبيل صدق ذاتيات
الشيء عليه حيث انها ضرورية ذاتية مادامت الذات متحققة وليست نسبة الشيء الى نفسه بالامكان
بل بالوجوب ثم لو جرد الوجودات الخاصة الامكانية بحسب الفرض عن تعلقها بجاعلها لم يبق على حالها وذات
اصل بخلاف المهية فانها حين صدور وجودها عن العلة في حيث ذاتها ممكنة الوجود فكل عقل اعادى
اوراسباطي لا يخلو عن الوجوب اللاحق والضرورة بحسب المحمول سواء اقترن ذلك بالضرورة المطلقة
الازلية كقولنا الله موجود دائما او بالذاتية الضرورية المقيدة بالذات او الوصفية المقيدة بالوصف
داخلا او خارجا او بالامكان الذاتي وبالجملة اذا وقع احد طرفي الوجود والعدم لمهية وقتاما فان
طرفه الاخر الى المهية من حيث هي كان ممكن اللحوق لها في ذلك الوقت البتة وان قيس الى نفي ذلك الطرف
او الى المهية من حيث تلبسها به كان ممتنعا عليها لاجتماع ذات تلك المهية بل بحسب قيدها او تقييدها
به المنافيان لهذا الطرف الاخر فالامتناع بالغير على احد الاعتبارين وبالذات على ثانيهما وهم ورفع
تنبيه ربما توهم متوهم ان ذات الممكن المأخوذ مع الوجود يمتنع له العدم امتناعا ذاتيا فنظر الى
المجموع لكون اجتماع النقيضين محالا بالذات فيكون ما بازائه وجوبا ذاتيا لا بالغير فيلزم كون الممكن

وقع توهم بان الممكن المأخوذ مع الوجود يمتنع له العدم

المركب

المركب واجبا بالذات فيجب عليه ان يتنبه مما كررنا الاشارة اليه ان الضرورة ههنا ليست مطلقة ازلية
بل ضرورية بشرط الذات فكما ان الانسان انسان بالضرورة مادام كونه انسانا فكذلك الانسان الموجود موجود له
بالضرورة مادام كونه موجودا فهذا بالحقيقة وجوب بالغير لان الوجودات الامكانية واتصاف الممكنات
بها انما يكون بعد تأثير الفاعل اياها ومن ههنا وضح ان وجوب الوجود في المركب من الواجبين المفرق
انما هو بالغير لا بالذات وكذا الامتناع في المركب من الممتنعين امتناع بالغير لان المجموع في مرتبة احد الجزئين
ليس واجبا ولا ممتنعا بل ما دام كونه مجموعا ومما استخف به ما اعتذر به بعضهم عن لزوم الوجوب الذاتي في المهية
المأخوذة مع الوجود ان هذا المجموع امر اعتباري لكون الوجود عنده اعتباريا فمجموع الذات مع القيد
لا يكون الا من الاعتباريات العقلية فكيف يكون معروض الوجود وذهل عن ان احدا لا يروم ان
نفس مفهوم هذا الملحوظ مع قطع النظر عما يحكي عنه ويطابقه له الوجوب اللاحق بل مادام الان مطابق
هذا المفهوم في نفس الامر وهو الذات المأخوذة من حيث كونها موجودة له الوجود والوجوب بمعنى ما
اذا اعتبره العقل حيث يأخذ الوجود والوجوب سواء كان للوجود صورة في الخارج كما هو المذهب المنصور
ام لا ولبعض الاماجد الكرام مسلك اخر في هذا المقام تلخيصه انه كلما امتنع طرف العدم مثلا حين
الوجود على الذات يجب ان يجب للذات اللابطلان حين الوجود وهو اعم من الوجود حين الوجود
ومن العدم واسافي الازال والاباد فلا يلزم من ضرورة هذا الاعم ضرورة هذا الاخص بل يمكن
تحققه في ضمن العدم في جميع الازمنة والاوقات فاذن لحوق وجوب الوجود حين الوجود بسبب
الغير ويمكن السلب به في نفسه وبحسب ذات الممكن وانت تعلم ان هذا الكلام على نقل تمامه انما
يجدي لو لزم وجوب الوجود من جهة امتناع العدم واما اذا قيل ان المهية الحيثية بالوجود يجب

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)